

الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي "ت ٥٢١ هـ" على كتاب الجمل

**المدرس الدكتور
سناء عبد الزهرة رزوقي
وزارة التربية - مديرية تربية القادسية**

**Mentality argument in Al – Bataloci
objection (D 521) on Al-Jamil Book**

**Lec Dr.
Sanna A. Razoqy
Ministry of Education – Al-Qadsya directorate**

Abstract

This research is aimed at detecting the mechanism used by Al - Beatleusi in his work on a text rich in grammatical directives, which is Al- zjjaji sentence that Al-Batelusi placed in his explanation. Until his explanations came close to the hundred, most of them Andalusian women, and emerged among them the explanation of the Beatles who responded in his objections to the requirements of rational arguments and argument

The study focuses on the types of arguments related to existence, absence, time, philosophy, al -Hadd University, the prohibition of limitation and pregnancy, and others, while stopping on the basis of the arguments and rationales that lead to the followings of the most important divisions according to the pathways it organizes. To reinforce the arguments of the people of view to reach their conclusions or conclusions
Keywords: mind, arguments, argument, convention, right, father

المخلص

يتجه هذ البحث للكشف عن الآلية المتبعة لدى البطليوسي في اشتغاله على نص غني بالموجهات النحوية وهو جمل الزجّاجي الذي وضع البطليوسي عليه شرحاً أسماه " الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل " ، وإذا ما استثنينا كتاب سبيويه ، فإن التلقي النحوي في الأندلس انصبّ على جمل الزّجاجي حتى قربت شروحه على المئة ، أغلبها لنحاة الأندلس ، وظهر من بينها شرح البطليوسي الذي استجاب في اعتراضاته لمطالبات الحجج العقلية و الجدل المنطقي.

إنّ اتخاذ مسالك في إنتاج الحجج النحوية ذات سمة عقلية ، يكون مبنيًا على الجدل والمقدمات المنطقية التي تقود الى أن يقف متتبعا على أهم التقسيمات على وفق المسالك التي تنتظمها ، ومن ثم ركز البحث على أنواع الحجج المتعلقة بالوجود والعدم والزمان الفلسفي وجامعية الحد ومانعية الحد والحمل وغيرها ، مع التوقف على تدعيم الحجج بأقوال أهل النظر للوصول الى عقليتها الاستنتاجية أو الاستنباطية .الكلمات المفتاحية:العقل، الحجج .الجدل، اصطلاح.، الحق، ابي

المقدمة

عني كتاب "الحلل في اصلاح الخلل" للبطليوسي بدراسة أحد النصوص الغنية بالموجهات النحوية التي شملت معظم أبوابه المتضمنة في كتاب "الجميل" للزجاجي متبعا مؤلفه أسلوب الاحتجاج والاستدلال العقلي والمقدمات المنطقية في تحليله وتوجيهه للنصوص النحوية بغية استنباط تعريفات للحدود النحوية على وفق معايير أهل النظر .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن ينتظم البحث في مبحثين ، الأول منهما عنى ببيان مفهوم الحجة في اللغة والاصطلاح في قسمه الأول ، أما القسم الثاني منه فخصص للحديث عن منهج البطليوسي في إيراد الحجج العقلية ، في حين خصص القسم الثالث للحديث عن مصادره في ذلك ، أما المبحث الثاني فقد خصص للحديث عن الحجج العقلية التي أوردها البطليوسي في مؤلفه على قدر تعلقها بالموضوعات النحوية ، مع دعمه الحجج التي يوردها بما جاء من أقوال أهل المنطق كأبي يوسف الكندي "ت ٢٥٦ هـ" والفارابي "ت ٣٣٩ هـ" وغيرهم ، وختم البحث بخاتمة حوت أهم النتائج التي تم التوصل إليها .

المبحث الأول

دلالة الحجة ومنهج البطليوسي بإيرادها ومصادره

أولاً: الحجة لغة واصطلاحاً

الحجة في اللغة : وجه الظفر عند الخصومة ، والفعل حاججته فحججته ، وجمع الحجة : حجج ، ومصدرها الحجاج ، وحاجه فح جه بمعنى : غلبه بالحجة ، والتحاج : التخاصم ، وتأتي الحجة بمعنى آخر وهو القصد . وكل قصد حج ، وسميت الحجة بذلك لأنها حج والقصد لها واليها ، ويمكن أن تكون الحجة مشتقة من المحجة وهي جادة الطريق ؛ لأن بها يقصد الحق المطلوب ، وجعلها ابن منظور "ت ٧١١ هـ" رديفاً للدليل والبرهان ^(١)

والحجة في الاصطلاح هي الشيء الموصل الى التصديق المطلوب ^(٢) ، أو ما دلَّ به على صحة الدعوى ^(٣) ، والحجة ما يراد بها اثبات أمر أو نقضه ، ومن هذا الوجه

تكون مرادفة للاستدلال ، فيقال : إنَّ الحجة هي الاستدلال باطنًا أو ظاهرًا . ومن ثم فكل ما يقال عن الاستدلال يقال عن الحجة^(٤) .

وقد استعملت في المدونة النحوية بهذا المعنى كون النحاة يأتون بها ليدلّوا على صحة دعوى معينة في موضوع نحوي محدد بما يوصلهم الى التصديق المطلوب سواء لإثبات حكم أو نفيه وبطلانه .

ثانيًا : منهج البطليوسي في إيراد الحجج العقلية

يصدر البطليوسي " ت ٥٢١ هـ " في إirاده الحجج العقلية عن منهج قوامه العرض والنقد لما يورد من حجج ومقولات الخصم ، وفي الغالب يكون طرح اسلوب المناقشة مبنياً على افتراض سؤال معين يتخذ أبعاداً محددة في هذه المقولة أو تلك ويعالج غرضاً معروفاً يكون قيد الاعتراض المراد رده على الخصم^(٥) .

أما إجابة هذا السؤال فتتوقف على نوع الموضوع وحجم الخلاف النحوي المتصل به ، لكنه يقوم هو الآخر على الافتراض في شقّه الأول ، أي : يفترض البطليوسي إجابة لدى خصمه أو من يقول بالرأي المعارض عليه ، أما الشق الثاني للإجابة فيكون بمثابة النتيجة التي يخلص اليها البطليوسي وهي المعول عليها في اثبات الحجة ، إذ يرى البطليوسي أنّ النتيجة التي بناها على افتراض السؤال وتقديم الإجابة تكون حتمية وملومة لطرفي الخلاف لأنها عقلية مرت بتتابع منظم يقوم على عرض منطقي متلازم . إنَّ كون النحو صناعة يعني إدخال مجموعة من الآليات العقلية واستثمارها في قيام هذه الصناعة ومن ثم يغلب على منهج البطليوسي في إirاده الحجج العقلية السمة الفلسفية من حيث المصطلحات التي يستعملها ومن حيث طريقة عرض المادة ، وغالباً ما يصرح بذلك حين يأتي بآراء أهل المنطق في بعض المواضع^(٦) .

وقد يلجأ البطليوسي الى أقوال المتكلمين في دعم ما يرمي إليه من حجج نحوية ، من ذلك إirاده لقضية الأشعري مع أحد النحاة في تقسيم الكلام على اسم وفعل وحرف^(٧) .

ثالثاً : مصادر الحجّة عند البطليوسي

تختلف مشارب الحجج العقلية عند البطليوسي فيما بينها ، وهي أما أن تكون لغوية أو غير لغوية ، فاللغوية يمكن إرجاعها الى سياق لغوي أخذت منه ، فالحمل مثلاً حجة عقلية استعملها البطليوسي وهي مبنية على السماع أو على استعمال العرب للغتهم ،

فحمل الشيء لا بدّ من أن يتم بأصل موجود مستعمل معروف مما سُمع من العرب ، فيكون السماع هو مصدر للقياس وكذلك حجة أصل الوضع وهو من الحجج العقلية القائمة على السماع أيضاً ، أي : تمت صياغته بناءً على ما سَمِعَ من العرب لاعتبارات تتعلق بالكثرة وغيرها من طرق الكلام والتصرف فيه .

أما المصدر الثاني للحجج العقلية وهو ما يمكن أن يتصف بأنه غير لغوي ؛ لأنه يعتمد على مبنى خارج المنظومة اللغوية وعمّا عُرِفَ من استعمال العرب ، ومن هذه الحجج حجة الإمكان والوجود والخاصة والزمنية ، فهذا النوع يرجع الى الفلسفة ويتقصد بعض مفاهيمها ومصطلحاتها المعروفة ^(٨) ، على أن توظيفها هنا يختلف عما هو عليه في الفلسفة ، إذ تكتسي بلبوس نحوي ويختلف فهمها بحسب الحقل الذي تنتمي إليه ^(٩) .

المبحث الثاني

الحجج العقلية

أولاً: الإمكان والوجود

الممكن هو الذي يتساوى فيه الوجود والعدم وهو من مقولات الجهة ، ويكون مقابلًا للممتنع ^(١٠) ، واحتج البطليوسي بالعدم والوجود لإثبات ما نفاه من لم ير وجود لفعل الحال في العربية من النحاة ، وقد وصف هذا الاحتجاج بأنه من طريق النظر ، فافترض سؤالاً موجهاً من متكلم يسأل فيه عن سبب أولوية اشتراك فعل الحال مع المستقبل من اشتراكه مع الفعل الماضي ، فيجيب بأن باب الاشتراك متحقق لسببين ، أولهما : إنّ فعلي الحال والاستقبال قد تشابها في كونهما معريين ، والسبب الآخر هو أنّ كلياً منهما تلحقه الزوائد الأربعة - وهي الهمزة والتاء والنون والياء - أما من طريق النظر فنلاحظ أنّ الفعل الماضي معدوم أما فعل الحال فهو موجود ، فهما متضادان ، والفعل المستقبل ممكن والممكن أقرب إلى الوجود من المعدوم ^(١١) .

يقوم بناء الحجة هنا على مقدمتين عقليتين هما الإمكان والامتناع من جهة ، والوجود والعدم من جهة أخرى ، واحتكم البطليوسي على طريقة أهل النظر إلى

التلازم العقلي بين هاتين المقدمتين ، فتحقق الأولى شرط وضرورة لتحقيق الأخرى ، فالمعدوم يؤدي لزوماً الى غير الممكن ، والموجود يؤدي الى الإمكان ، وعلى ذلك يرى البطليوسي ضرورة تفسير اشتراك فعل الحال مع المستقبل وابتعاده عن الماضي ، فالماضي معدوم والحال موجود والمستقبل ممكن ، والممكن أقرب الى الموجود من المعدوم ، فيكون المستقبل " الممكن " أقرب الى الحال " الموجود " .

كذلك ردّ البطليوسي حجة من قال إن الزمان قسمان فقط : ماضٍ ومستقبل ، وهم قوم من النحاة وبعض الفلاسفة خصّ منهم السفسطائية ، وجاء هذا الرد بعد أن ذكر حجة السماع ، وردّه عليهم من طريق النظر فمن وجوه كثيرة منها ولعل أوضحها ، وهو أن يقال لقائل هذا : هل أنت موجود الآن أو غير موجود؟ ، ويترتب على الإجابة إثبات الزمن ، فمن كان موجوداً في زمان ماضٍ أو في زمان مستقبل لا يمكن أن يكون موجوداً " الآن " ، لأنه حينئذ يكون معدوماً وموجوداً في آن واحد وهذا غير ممكن عقلاً ، وإن قال بأنه غير موجود لا في الماضي ولا في المستقبل فإنه أثبت بينهما واسطة وهي " الآن " ، وهو بهذا يناقض قوله ^(١٢) .

و دخل هنا " الوجود " ^(١٣) بوصفه حجة نحوية قائمة على العقل ، إذ جاء بها البطليوسي للرد على من يرى أن الزمان الفعلي قسمان فقط هما الماضي والمستقبل ، وقد أورد محاجة عقلية يفترض من خلالها سؤالاً وجواباً على طريقة القسمة الحاصلة بين وجود الشيء وعدمه ، ويفضي ذلك الحصر الى تناقض مدعي انحسار الزمان في قسمين ، فيتبين أن الأزمنة ثلاثة ، مفادها أن الماضي والمستقبل إنما يصحان بالإضافة الى شيء موجود ثابت لا يقال له ماضٍ ولا مستقبل وهذا الثابت الموجود هو " الآن " ، وينقسم الزمان على أساسه الى ماضٍ ومستقبل ، فما تقدّم يسمى ماضياً وما تأخر عنه يسمى مستقبلاً ، فإن لم يكن موجوداً لم يصح أن يوجد ماضٍ ولا مستقبل ، وهذا يدل على أن الأزمنة هي ثلاثة من طريق النظر ^(١٤)

ثانياً: الخاصية

يُشارك النوع بمفهومه المنطقي مجموعة من الأشخاص أو الكليات تكون خواصاً لهذا النوع ، وفي ذلك يرى الفارابي " ت ٣٣٩ هـ " أن الأنواع متعددة ، فإذا ما تشارك النوع الواحد في الأشخاص بصفات معينة و حينئذ ستكون هذه الصفات خواصاً له وتميزه من

غيره ، مثال ذلك : الضحّاك ، فإنّه خاصّة للإنسان ويتشارك كل من أطلق عليه " إنسان " هذه الصفة ^(١٥).

ومن الحجج العقلية التي ذكرها البطليوسي "الاحتجاج بالخاصية" كون النوع يحتفظ بخواص يمتاز بها من بقية الأنواع التي تنتمي الى الجنس نفسه ، وهو مفهوم منطقي عرفته الفلسفة واستعان به النحاة المتأخرون ^(١٦) لإثبات بعض ما استدلوا به من طرق النظر العقلي في هذه الصناعة ، ومن ذلك ما ساقه البطليوسي في حديثه عن جريان بعض الأسماء مجرى الحال ، إذ رأى أنّ هناك خواصاً عدّة لنوع الشيء ، ولا يشترط أن تتحقق كلها في كل شخص ينتمي الى النوع نفسه ، وتطبيق ذلك يكون في اللغة أيضاً ، فالاسم له خواص تختص بنوعه كالألّف واللام والنعت والتصغير والثنية والجمع ، فإن تجرّدت بعض الأسماء من بعض الخواص الموجدة لها فإنّ ذلك لا يخرجها عن أن تكون اسماً ، وكذلك الحال إن تعرّى من بعض خواصها ولا يخرجها ذلك عن أن تكون حالاً ، وهي أكثر شبهاً بالإنسان إذا ما تعرّى عن بعض خواصه ، وهذا التعرّي لا يخرجها عن كونه إنساناً ^(١٧).

تختلف بعض خواص النوع في الشيء ، وربما يتخلف بعضاً ، ولا يترتب على هذا التخلف توقف الحكم ؛ لأنّه ليس مناطاً على توفرها جميعاً في النوع ، ومثّل البطليوسي لها بخواص الاسم كالألّف واللام والنعت والتصغير والثنية والجمع ، وكل ذلك جاء بمثابة مقدّمة ينفذ من خلالها البطليوسي الى اثبات تعرّي الحال من بعض الخواص أو ما حملها على أنّها خواص.

وقد أكّد كلامه برؤيته حول تسمية أبي القاسم الزجاجي للأفعال الناقصة حروف ، وليست حروفاً ، فتناولها من المبدأ نفسه ، فإذا ما توافرت الخواص في نوع واحد فهذا غير ملزم أن تكون موجودة جميعها في النوع الواحد نفسه ، وإنّ عدم وجود بعض الخواص في بعضها لا يخرجها من النوع ، كما هو الحال في تعرّي بعض الأسماء من خواص الإسمية ولا يخرجها ذلك عن أن تكون اسماً ^(١٨).

وأكد البطليوسي حقيقة تخلف بعض خواص النوع من دون أن يؤثر ذلك في الحكم ، لكنها لو وجدت فيه جميعها أو بعض منها حكم له بحكم ذلك النوع ، إذ جاء ذلك في تسمية الزجاجي آفة الذكر .

ثالثاً: جامعة الحد

يجب أن يكون الحد مستغرقاً جميع الحدود ليتم تمييزه عما سواه ، وحكمه أن يكون مساوياً للمحدود فيقتضي لفظه إذا ذكر جميع المراد فلا يشذ عنه شيء ^(١٩) ، ومن ثم يكون جامعاً لما يدخل تحته .

وقد أكثر البطليوسي من اعتراضاته على تحديد النحاة للاسم مبتدئاً بالمبرد حتى بعض المتأخرين ، وقد عرض هذه التعريفات بالتفصيل ليتم له نقدها في ظل مقولات عقلية تتصل أغلبها بشروط الحد التي يراها النحاة لما يجب أن تكون عليه الحدود النحوية بما يقترب من فهم أهل المنطق ذاكراً نص تعريفاتهم للاسم مع صرف النظر عن خصوصية كل حقل معرفي .

ويرى البطليوسي أن جميع ما ورد من تعريفات للاسم على ألسن بعض النحاة لا يصح أن يكون حداً له ؛ لأن شرط الحد هو استغراق المحدود ، والحد الذي حدوه به مردود ؛ لأنه من باب الرسم والتقريب ، وإن كان بعض هذه التعريفات أقرب الى التحديد من بعضها الآخر ، إذ ليس في هذه الأقوال حد للاسم ، فهي رسوم لا تحقق شرط الحد ، وأكد كلامه بما ذكره من أن بعض الأسماء لا يكون مخبراً عنه ولا خبراً ولا يكون فاعلاً أو مفعولاً ولا يدخل عليه حرف جر ، وكل هذا لا يخرج من نوعه أما من حد الاسم بأنه ما جاز أن يضاف أو يدخل عليه الألف واللام فينتقض بأسماء الإشارة وبالمضمرات وبأسماء الأفعال. ^(٢٠)

وقد استدرك البطليوسي على تعريف ابن السراج " ت ٣١٦ هـ " كونه غير صحيح إلا إذا أضاف إليه عبارة " ما دل على معنى في نفسه ، مفرد ، من زمان مختص " ^(٢١) ، وكذلك تعريف السيرا في " ت ٣٦٨ هـ " ينقصه عبارة " ويكون معناه في نفسه " ^(٢٢) ، وكذلك تعريف الزجاج ينقصه عبارة " إنه صوت مقطوع مفهوم ... " ^(٢٣).

إن مبنى اعتراض البطليوسي في هذه التعريفات قائم على حجة عقلية تنطلق من نظر النحاة إلى التعريف بالمفهوم الحدي القائم على الضبط المنطقي المجرد الذي يشترط في الحد أن يتكون من جنس وفصل ، ومن ثم يطبق البطليوسي هذا الاشتراط على تعريف الاسم لدى النحاة الذين ذكرهم ، فإن قصر التعريف المذكور عن اشتراط الحد اعترض عليه وحاول أن يبين وجه الاعتراض من خلال ما يقدمه من بديل يتم في ضوئه

مفهوم التعريف ، وهذا كما عبّر عنه بالمستغرق للمحدود ، كون أقوال النحاة في الاسم كما يرى البطليوسي ، لا تستغرقه .

وبالرجوع الى اللازمة التي تمّ البطليوسي فيها حدّ ابن السراج أو الزجاج أو غيره ، نجدها الفصل القريب المقسم للجنس بحسب اصطلاح أهل المنطق ، وهذا يعني أنّ الحجّة التي باشر بها البطليوسي مفتتح حديثه عن الاسم حجة عقلية تتصل بشرط جامعة الحد التي أشار إليها النحاة المتأخرون كثيراً .

ولو تتبعنا اعتراضات البطليوسي هذه لوجدناها تشترك في الدلالة الذاتية لعبارة " المعنى في نفسه " .

أمّا اعتراضه على حدّ النحاس " ت ٣٣٨ هـ " للاسم فينصبّ على زيادة ذكر المكان فيه ، فهو يرى أنّ الفعل والاسم يتلاقيان في كونهما لا يتحصل منهما مكان معين ، فإذا ما سمعنا : قام زيد أو سيقوم زيد يتحصل لنا زمان معين مجرد من المكان الذي يكون القيام فيه ، فالفعل يدل على المكان دلالة تضمنين لا دلالة تصريح ، أي أنّ المخاطب أنّه لا ينفك من مكان وإن كان اللفظ لم يوضع لذلك ^(٢٤) .

والحجّة التي قدّمها البطليوسي هنا تتعلق بالدلالة بين التضمنين والتصريح ، فدلالة الاسم على المكان متحصّلة ضمناً لا وجه لذكرها في الحدّ

وعليه فهو يحدّ الاسم بقوله : " الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها ، مفرد ، غير مقترن بزمان محصل ، يمكن أن يفهم بنفسه " ^(٢٥) .

رابعاً : مانعية الحدّ

اشتراط النحاة في قواعدهم التوجيهية أن يكون الحدّ مانعاً من دخول ما ليس فيه ، فابن حزم يذهب الى أنّ الحدّ لا يدخل فيه ما ليس منه ^(٢٦) ، وذلك احترازاً من تشتت المادة النحوية المتصلة بالحد والتعريف .

أمّا اعتراض البطليوسي المتأّتي من جهة عدم مانعية الحدّ من دخول ما ليس من أجزائه فيه فيظهر في تخطيطه لتعريف الطوال بأنّ الاسم ما اعتوره المعاني وانتسبت إليه الأوصاف ، لأنّ ذلك لا يمنع من دخول الأفعال تحت هذا التعريف ، فإنّ هناك من الأسماء ما لا يوصف ومن الأفعال ما تعتوره المعاني ، وكذلك من جعل حدّاً للاسم

فهذا غير جائز ؛ لأن من الأسماء ما لا يخضع للقاعدة العامة ، فلا يُنادى ولا يصح فيه مدح ولا ذم^(٢٧).

إن من سبل الارتقاء بالحدّ الى الصناعة أن تكون دلالة اللفظ المستعمل في الحدود دلالة قطعية متحصّلة من لفظه مباشرة ومانعة من احتمال دخول دلالات أو اشتراك أخرى معها ممّا يشّت المفهوم الذي يرمي إليه واضع الحدّ.

واعترض البطليوسي كذلك على حدود أهل المنطق للاسم ، كونها أخلت بشرط المانعية ، فتعريف أبي يوسف الكندي " ت ٢٥٦ هـ " الذي ساقه البطليوسي لا يمنع من دخول الحرف ، ولا يضع تمييزاً للاسم من غيره ، إذ ذهب الكندي وجماعة من أهل المنطق الى أن الاسم موضوع باتفاق مع عدم دلالاته على زمان معين ، فإن فرقت أجزأؤه لم يدل على شيء من معناه ، فنعت البطليوسي حد الكندي بالخطأ ، وجاء نعتة مبنياً على عدم مانعية هذا الحد من دخول ما ليس منه فيه ، فلمّا حدّ الاسم بأنه صوت موضع باتفاق ، لم يمنع من دخول الحرف في هذا الحدّ وذلك كون الحرف يحمل هذه الصفة التي منحها الكندي للاسم ، ومن ثم لم يف الحدّ بمحدوده ، إذ لم يمنع دخول غيره فيه .^(٢٨)

خامساً : القياس

يعدّ القياس أهم أدلة النحو بعد السماع ، وعليه التعويل في إثراء اللغة ونموها ، فهو الطريق الذي يسهل به القيام على اللغة والنطق بآلاف الجُمْل من دون أن تكون قد سمعت من قبل^(٢٩).

والقياس عند النحاة هو حمل فرع على أصل بعلّة أو الحاق الفرع بالأصل بجامع - وهذا ما أراده النحاة بقولهم إنّ القياس هو الحمل - ويجب أن يتوافر في القياس أربعة أركان : الأصل والفرع والعلّة والحكم^(٣٠).

قال البطليوسي : " وأما القياس ، فإنّ " لكن " متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي لأنها لا تذكر إلّا بعد نفي ملفوظ به أو مقدّر ، فلما صحّبت النفي الذي لا يؤكّد بالباء في قولك " ما زيد بقائم " جرت مجراه " (٣١)

وهنا أجريت " لكن " مجرى ما يؤكّد بالباء وهو الخبر بعد النفي حملاً على هذه المسألة ، كون " لكن " تتضمن معنى الاستدراك بعد النفي وتصحب النفي الذي لا يمكن

توكيده إلّا بالباء ، أي : دخول الباء في خبرها ، وبهذا القياس حسم البطليوسي الخلاف في هذا الموضع .

وفي جواز العطف على موضع " أن " المفتوحة أخذ البطليوسي بحجة الحمل التي قال بها سيويه وعضدها ابن جني بحجج سماعية وقياسية ليثبت صحتها وجواز العمل بها ، من ذلك ما أورده على لسان ابن جني إذ يقول: "إن" "أن" المفتوحة وإن لم تكن من مواضع الابتداء فإنها على التحقيق والاعتدال كما "إن" المكسورة كذلك ، فلمّا استوتا في العمل والمعنى وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة منهما كأنها أختها " (٣٢) .
فالحمل مبنيّ هنا على استواء الأداتين في العمل والمعنى والتقارب اللفظي ، فـ " أن " المفتوحة حملت على المكسورة ، وإن لم تكن في مواضع الابتداء التي أشار إليها النص ، فهي على التحقيق والاعتدال الذي شابته في المكسورة عملاً ومعنى وتقارباً لفظياً .

سادساً : الزمنية

يتعلق هذا المبحث بالحد الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل وهو ما يُعرف بالحاضر "الآن" ، وقد أثار جدلاً واسعاً بين النحاة الذين أرادوا أن يسجلوا اعتراضاً فلسفياً لمن قسم الأفعال في العربية الى ماض وحاضر ومستقبل .

والزمان هو الوقت كثيره وقليله ، وهو المدة الواقعة بين حادثين أولاهما سابقة وثانيهما لاحقة ، و عرفه أرسطو بأنه مقدار حركة الفلك الأعظم ، وهو مقدار لهيئة غير قارة وهي الحركة ، وبهذا المعنى أخذ العرب في أبحاثهم الفلسفية (٣٣) .

لقد تداخل الزمان في تقسيم الزجاجي للأفعال بين قوله في صدر الكتاب وقوله في باب الأفعال ، حتى تعقب عليه بعض النحاة قوله : " فعل في الحال يسمى الدائم " ، ومبعث الاعتراض هنا عقلي يحاكم لفظ الفعل على أساس ما يتعلّق من الزمان .

وجاء ردّ البطليوسي على من تعرّض لقول الزجاجي مبنيّاً على مقدمات عقلية افترضها ليخلص الى نتيجة أنما بدأ به الزجاجي في مفتتح كلامه على الأفعال ليس مقصوداً به الزمان الفلسفي وليس مما ذهبوا إليه بشيء ، فهو يرى أن فعل الحال لا يمتنع أن يسمى بالدائم على تأويلين ، الأول منهما يراد به أنه دائم التعاقب ، والآخر هو أن الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ما يسمى بـ " الآن " يُقسم على قسمين : قسم فلسفي وقسم نحوي ، ليمهّد الى ضرورة الفصل والتمييز بينهما ، فالقسم الفلسفي

لا مدخل له في صناعة النحو وهي إشارة الى إبعاده عنها ، أما القسم النحوي فهو داخل فيها مطلقاً وهو مناط اهتمام أهل النحو ، فما يلزم في كل صناعة أن يتم الكلام بالأصول المتعارف عليها عند أهل هذه الصناعة من دون العدول عنها ، وتفادياً للتداخل بين الحقول العلمية المختلفة ، يرى البطليوسي ضرورة الفصل بين ما هو نحوي وما هو فلسفي . (٣٤)

وقد جاء البطليوسي بحجج عقلية مفادها أن الزمان باصطلاح النحاة تقريبي ، ومن ثم يختلف عن مفهومه الفلسفي فهو يرى أن " الآن " الفلسفي ينزل منزلة النقطة التي لا امتداد لها ، ومثلها بالحد الفاصل بين الشمس والظل ، لذا فإن من غير الممكن لـ " الآن " الذي بهذه الصفة أن يقع فيه فعل على التمام ، لأنه متحرك بتجده ، ومثاله للتقريب من الإفهام هو الزمان ، فالساعة التي نحن فيها تنقسم الى أجزاء ، منها ما قد مضى ، ومنها أجزاء مستقبلية لم تأت بعد ، أما نحن فموجودون في " الآن " ، وإذا ما تأملنا زمان الماضي والمستقبل من هذه النقطة يخيل إلينا بعدم وجود ما يسمى بـ " الآن " ، وهذا هو ما اصطلح عليه الفلاسفة " حد الزمانين " وهو ما لا دخل لصناعة النحو فيه (٣٥) .

إنّ عرض المسألة بهذا التفصيل الفلسفي جاء ردّاً على من ادعى من النحاة أن الزمان الدائم لا وجود له (٣٦) ، إذ مثله البطليوسي بالنقطة التي لا امتداد لها وهو لا يقع فيه فعل على التمام ، لكن ما قصده النحاة من ذلك جاء تقريباً للإفهام واستعانة في تحليل قواعدهم وأطرادها ، فقصده البطليوسي أن الزمان الفلسفي معروف عندهم غير مقصود في مرادهم عند تقسيم الأفعال ، وأما " الآن " في اصطلاح النحاة من العرب والعجم ، فهو مختلف كثيراً عنه ، فهم يدخلون كل زمان قُرب من " الآن " داخلاً فيها ، سواء كان من الماضي أم من المستقبل ، فيقولون : خرجت الآن ، وزيد يخرج الآن ؛ لأنّ " الآن " بهذه الصفة تقع فيها الأفعال على التمام ، وأسماء سيبويه بغير المنقطع ، وأسماء الزجاجي بالدائم (٣٧) .

إنّ كشف الغموض الذي أبداه البطليوسي بهذه الحجة التي ردّ بها على النحاة المعترض عليهم ينسحب على قول سيبويه ، مفسراً مصطلح " الدائم " باصطلاح الزجاجي بـ " لم ينقطع " في تعريف سيبويه للفعل الدائم .

إنّ بناء هذه الحجة على التسامح " متسامح بها " يجعلها تقرّيبية ، ليعدها عن " الآن " بالمفهوم الفلسفي ، لكن حجة البطليوسي جاءت بلبوس عقلي غرضه الإقناع والتفنيد ، ولا سيما حين قاربه بمصطلح سيويه ، ويرمي بذلك الى ردّ هذه الحجة العقلية بطريق عقلي كذلك .

سابعاً : الوضع

يعدّ الوضع من الحجج العقلية التي اعتمدها النحاة في استدلالهم على المسائل النحوية^(٣٨) ، وهو فكرة مجردة يفترض خلالها النحاة أصلاً لغوياً غمطياً يُخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار وغيرها ، وقسمه د. تمام حسان إلى أصل حرف وأصل كلمة وأصل جملة^(٣٩) .

يفترض البطليوسي اعتراضاً على تحديد الزجّاجي للأفعال عندما قال إنّ الماضي ما حسن فيه " أمس " والمستقبل ما حسن في " غد " ليردّه بحجة أصل الوضع ، وذلك التماسه تقريب لحد الزجّاجي من المحدود ، لكنه تدارك ذلك بوضع لازمة تبين المراد بالماضي والمستقبل تفصيلاً كي يتحرّز مما افترضه من اعتراض ، إذ ذهب الى أنّ هذه الرؤية هي من باب التقريب لا التحديد ، معللاً ما ذهب إليه الى أنّ الأفعال قد تخرج عن أصولها التي وضعت عليها إذا ما تعرضت لعارض ، فيتوهم الضعيف في الصناعة بفساد الحدود والرسوم التي حدّت بها ومثال ذلك حروف الجزم إذا ما دخل على الأفعال المستقبلية فإنّها تصيرها بمعنى الماضي كقولنا : لم يجئني زيد أمس ، فيشكك من أجل هذا العارض بحدود الأفعال ورسومها ويعتقد بفسادها ، لذا فاللازم تجاه هذا العارض أن يقال إنّ الماضي ينقسم ثلاثة أقسام : ماضٍ في اللفظ والمعنى نحو قولنا : قام زيد أمس ، وماضٍ في اللفظ لا في المعنى ، نحو قولنا : إنّ قام زيد أكرمه ، وماضٍ في المعنى لا في اللفظ ، نحو قولنا : لم يقم زيد أمس ، ويقال في المستقبل مثل ذلك^(٤٠) .

يركّز البطليوسي مرّة أخرى على أنّ هذه الأحكام تقرّيبية ليس المراد بها على حقيقتها ، ويؤكد كذلك أنّ أصل الوضع هو المعتمد هنا ، فالاستحسان الذي تلمّسه الزجّاجي من خلال الماضي والمستقبل جاء على وجه التقريب ، وهو ما يحاول أن يؤكده البطليوسي من أنّ الأحكام النحوية تتصف بالتقرّيبية بحسب حاجة الصناعة من الأطراد والتماسك .

إنّ مبعث الاعتراض هو التوهم الذي يكون سببه ضعفاً في الأداة المنطقية اللازمة لتمكين النحوي من فهم الحدود والرسوم وتحليلها في هذه الصناعة^١، ومن أجل ذلك وتفادياً لهذه الاعتراضات أتم البطليوسي تعريف الزجّاجي للفعل الماضي والمستقبل بأنهما ينقسمان على ثلاثة أقسام مفصلاً في كل قسم منها .

الخاتمة

استجاب البطليوسي في اعتراضاته على الزجّاجي لمتطلبات الاستدلال والجدل القائم على التسلسل المنطقي بما توافرت عليه مادته النحوية من تماسك داخلي ودقة استنتاجية ، ومن ثم لم يكن تلقي كتاب " الجمل " لدى البطليوسي سلبياً مقتصرًا على الكم المتمثل بالشرح والتدريس فحسب ، وإنما تعدى ذلك الى القيمة العلمية بما ينحو فيه منحى عقلياً يقربه من اشتغالات أهل النظر في سبيل ضبط الصناعة . ويدلّ على ذلك أنّ البطليوسي قد عولّ كثيراً على مقولات عقلية في تحليله لمادة الزجّاجي متوسلاً هذه المقولات في الكشف عما هو بصده من مشكل أو اعتراض . انطلاقةً من هذه الآلية كشف البحث عن مدى استجابة هذه الحجج واتساقها ، إذ تتماشى الاستجابة مع الشرط الجدلي الذي يتبغي البطليوسي إيصاله ضمن هذه المنظومة ، أما الاتساق فيتّصل بالتماسك الداخلي للحجة المفصلي الى استنتاجية قائمة على هذه التقنية الجدلية بما يشي بأن البطليوسي لم يكن مقلداً لسابقه ، وإنما حاول ، يخط لنفسه سبيلاً يُبعده ما استطاع عن التقليد ، ليحقق ما صرّح به في مقدّمة كتابه .

هوامش البحث

- (١) ينظر: العين ١٠/٣ ، الصحاح ٣٠٣/١ ، مقاييس اللغة : ٢٩ / ٢ ، تهذيب اللغة : ٣٩٠ / ٣ ، لسان العرب: ٢٢٨ / ٢
- مادة "حجج"
- (٢) ينظر: الاشارات والتنبيهات : ٢٦/١
- (٣) ينظر: التعريفات : ٧٢

- (٤) ينظر : موسوعة الفلسفة : ٢٧٨/١
- (٥) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٩٤
- (٦) ينظر مثلاً : الحلل في اصلاح الخلل : ١٦٢.
- (٧) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ٧٧.
- (٨) ينظر في تفصيل ذلك : بين منطق ارسطو والنحو العربي ١٩-٢٦
- (٩) ينظر : الايضاح في علل النحو : ٤٩ ، وينظر : الاصول "دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٧١.
- (١٠) ينظر : المعجم الفلسفي "بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية : ٤٢٤/٢
- (١١) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ٩٤.
- (١٢) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ٦٧..
- (١٣) يعرف الوجود بأنه الحقيقة الدائمة التي نعيش فيها ، وهو مقابل للحقيقة المجردة والحقيقة النظرية . ينظر : المعجم الفلسفي ٥٥٨ / ٢.
- (١٤) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ٦٨
- (١٥) ينظر : الألفاظ المستعملة في المنطق : ٧٥-٧٦.
- (١٦) ينظر : شرح الكافية : ٥٢/١
- (١٧) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ١٣٨
- (١٨) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ١٥٧ .
- (١٩) ينظر : التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية : ١٩ .
- (٢٠) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ٦٢
- (٢١) الحلل في إصلاح الخلل : ٦٣ .
- (٢٢) الحلل في اصلاح الخلل : ٦٣
- (٢٣) الحلل في اصلاح الخلل : ٦٣ .
- (٢٤) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل : ٦٣ .

- (٢٥) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل : ٦٤
(٢٦) ينظر: التقريب لحد المنطق والمدخل إليه : ١٩ .
(٢٧) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل : ٦٤ .
(٢٨) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل : ٦٤-٦٥
(٢٩) ينظر: القياس في اللغة العربية : ٢٤ .
(٣٠) ينظر: لمع الأدلة : ٩٣ .
(٣١) الحلل في اصلاح الخلل : ١٨٤ .
(٣٢) الحلل في اصلاح الخلل : ١٩١-١٩٢ .
(٣٣) ينظر: المعجم الفلسفي : ١/ ٦٣٦
(٣٤) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل : ٨٨-٨٩ .
(٣٥) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل : ٨٩
(٣٦) بخصوص فكرة انعدام الزمان الدائم ينظر: المعجم الفلسفي : ١/ ٦٣٧
(٣٧) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل : ٨٩ .
(٣٨) بخصوص أصل الوضع ينظر مثلاً : الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٧٣
(٣٩) ينظر: الأصول : ١١٤ .
(٤٠) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل : ٩٠ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب

- الأصول " دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب " ، تمام حسّان ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨م .

- الأصول في النحو، لابن السراج محمد بن سري بن سهل "ت ٣١٦ هـ"، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣ م.
- الاشارات والتنبيهات، لابن سينا علي بن عبد الله "ت ٤٢٧ هـ"، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠ م.
- الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي أبو نصر محمد "ت ٣٣٩ هـ"، تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٦ م.
- الايضاح في علل النحو، للزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق "ت ٣٤٠ هـ"، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط ٢، بيروت، ١٩٨٣ م.
- التعريفات، للرجاني علي بن محمد الحنفي "ت ٨١٦ هـ"، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨ م.
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لابن حزم الاندلسي أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد "ت ٤٥٦ هـ"، تحقيق: د. احسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، د. ت.
- تهذيب اللغة، للأزهري أبو منصور محمد بن أحمد "ت ٣٧٠ هـ"، تحقيق: عبد الحلیم النجار، الدار المصرية للترجمة، القاهرة، د. ت.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، للبطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد "ت ٥٢١ هـ"، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠ م.
- شرح الكافية، للشريف الرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة قاريونس، ليبيا، ١٩٨٧ م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي "ت ١٧٠ هـ"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١ م.
- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، دار الحداثة، ط ٢، بيروت، ١٩٨٢ م.

- لسان العرب ، لابن منظور محمد بن مكرم الانصاري " ت ٧١١ هـ " ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، لابن الانباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١ م .
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية ، د. جميل صليبا ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ط ، ١٩٩٤ م .
- موسوعة الفلسفة ، عبد الرحمن بدوي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

ثالثاً : المجلات

- بين منطق ارسطو والنحو العربي ، مجلة المورد ، مجلد ٩ ، عدد ١ ، لسنة ١٩٨٠ م .